الرياضي
العدد (1240) الاربعاء (4) حزيران 2008
No. (1240) Wed. (4) June

للحكومة وللتاريخ .. حسين العميدي يدلي بشهادته وينبه :

اولمبيتنا طاهرة ونطحات المشككين لن تزحزح صخرة شرعيتنا

امر محير فعلا .. عندما تجتهد في انجاز عملك تزداد سهام الطعون الموجهة ضدك من ضعاف النفوس بقصد احباط همتك وان تفاديتها ولم تهتم لمن يحاول نفث سموم الغل تطل رؤوس الاتهامات من جديد لتوجه سؤالها التقليدي : ماذا فعلت ؟ وفي الحالة النقيضة عندما لم تعمل شيئا تطارد بالسؤال : عن ماهية الانجازات المحققة ؟
ولعل الامين العام للجنة الاولمبية حسين العميدي اكثر الشخصيات الرياضية طالتها الاتهامات والانتقادات والطعون في النزاهة حتى اصبح رأس الرمح في حملات التشكيك اثناء فترة تجميد المكتب التنفيذي التي وصلت اليوم الى منعطف اثينا حيث ستحدد اللجنة الاولمبية الدولية مصير رياضتنا في ضوء التقرير الذي اعده (بيري ميرو مدير العلاقات مع اللجان الاولمبية الوطنية ومدير التضامن الاولمبي في اللجنة الاولمبية الدولية حسين مسلّم من المجلس الاولمبي الاسيوي).

العميدي يشير باصابع الاتهام الى اشخاص يسعون لتأزيم العلاقة بين الوزارة والاولمبية
تصوير/ صباح العاني

حاوره / إياد الصالحي

ترى ما موقف العميدي من القرار الحكومي الذي وضعه خارج اسوار الاولمبية مؤقتا ،ولماذا تنصل من الاجتماعات المشتركة مع وزارة الشباب والرياضة (كما قيل) رامت صياغة قانون جديد للانتخابات ، وما ايضاحاته عن وثائق التلاعب بالمال العام التي نُشرت مؤخرا، وماسر زياراته الى لوزان للقاء رئيس اللجنة الاولمبية الدولية ضمن وفد المكتب التنفيذي ؟ هذه الاسئلة وغيرها كانت محور حديث (المدى الرياضي) مع حسين العميدي الذي حل ضيفا على صفحاته ملبيا دعوتنا للمصارحة وجاء متأبطا بكم هائل من الوثائق التي تبرىء ساحته من التهم وتعضد شرعية المكتب التنفيذي (المجمد) الذي حامت حوله شكوك كثيرة على حد قوله .

❖ ما تعليقك عن وصف الناطق الرسمي لرئيس الوزراء د.علي الدباغ حول عدم شرعية اعضاء المكتب التنفيذي للاولمبية العاملين بالوكالة؟

– لابد من توضيح امر مهم ،وهو ان العمل بالوكالة ليس من بنات اختراع اعضاء المكتب التنفيذي الحالي بل اقره الميثاق الاولمبي بان اي شخص مسؤول يختفي بسبب الاختطاف او يصبح مصيره مجهولا ،لايمكن ان نعزلهم حتى يتبين موقفهم جليا ويحتفظوا بمناصبهم الى مابعد دورة بكين الاولمبية وبذلك من المستحيل ان نكون نحن أصلاء في مناصبهم وعلى هذا الاساس بقينا بالوكالة لادارة شؤون الرياضة العراقية وتمت المصادقة من قبل اللجنة الاولمبية الدولية على اجراءات تسلمنا العمل بالوكالة وبمباركة من رئيسها جاك روغ بعد ان جرت انتخابات تكميلية شرعية حضرها المشاور القانوني والمفتش العام للجنة الاولمبية وممثلون عن لجنة الرياضة والشباب في مجلس النواب وفي النتيجة اصبح موقف المكتب التنفيذي يضم كلا من بشار مصطفى وفالح فرنسيس المتواجد حاليا في مدينة السليمانية وحسين العميدي وعبد الكريم حميد ومنذر الواعظ وصاحب حسن عزيز الذي حل بديلا عن سعد محسن المستقيل وثلاثة مختطفين هم احمد الحجية وعامر جبار وحسن بحرية يحتفظون بحقهم الانتخابي فيما بقي الشخص الوحيد خارج البلاد هو حسين سعيد بحكم ظروف خارج عن ارادته اجبرته على ادارة اتحاد الكرة من عمان.

❖ تردد اكثر من مرة بان انتخابات دوكان شرعت لانتخابات اعضاء المكتب التنفيذي في اللجنة لسنة واحدة فقط وليس اربع سنوات ما الحقيقة ؟

– الحقيقة غير ذلك فاننا منذ ان شكلنا هيئة عامة فعلية بعد انتخاب الاتحادات المركزية وبعد اختيار الخبراء تمت الموافقة وبالاجماع على انتخاب المكتب التنفيذي لاربع سنوات وليس سنة واحدة حيث ايد ممثل اللجنة الاولمبية الدولية والمجلس الاولمبي الاسيوي شرعية الانتخاب لاربع سنوات تنتهي في شباط عام ٢٠٠٨ وتم الاستئناس برأي ممثل الاولمبية الدولية باجراء الانتخابات ما بعد دورة بكين اسوة ببقية اللجان الاولمبية في العالم وبشكل نظامي فوافق على ذلك وقال : من غير المعقول اجراؤها قبل انتهاء الدورة .. هذه الحقيقة تدحض الافتراءات التي يحاولون من خلالها خلط الاوراق لكن بالامكان سؤال اي عضو هيئة عامة حول مجريات ماحدث في انتخابات دوكان ، ولم نفصّل الامور على مقاساتنا وما يؤكد حسن نياتنا ان هذه الامور متفق عليها سلفا قبل فوز رئيس اللجنة الاولمبية احمد الحجية بانتخابات دوكان ولم يكن اي منا يعرف مصيره في صندوق الاقتراع .

❖ قبل ان تشتد الازمة ويصدر قرار حكومي بشأنها ، ألا ترى ان محطات التوتر التي صاحبت علاقتكم مع وزارة الشاب والرياضة من دون حل يرضي الطرفين قد اوصل القضية الى ماهي عليه اليوم ؟

– قبل الاجابة هنا اود القول بان العلاقة بيننا وبين الوزارة شهدت افضل فترات ازدهارها في غياب الدكتور باسل عبد المهدي اثناء سفره الى المانيا لمدة ثلاثة اشهر وفي تلك الفترة طلب وزير الشباب والرياضة المهندس جاسم محمد جعفر من الاخ بشار مصطفى رئيس اللجنة الاولمبية الوطنية وكالة مرافقته الى ايران في زيارة بروتوكولية وكان تعامله لطيفا وودودا مع جميع الطروحات التي نوقشت اثناء السفرة . هذا الاستنتاج يؤشر وجود اشخاص يؤثرون على تغيير مسار العلاقة بين الوزارة والاولمبية عندما يريدون ذلك ولا يسعون لبقائها وطيدة!

واعود لسؤالك نعم كان الشد حاصل من جهة الوزارة ايمانا منها بضرورة السيطرة على الاولمبية وتصوروا عندما وضعوا مسودة لقانونهم ورفعوها الى مجلس النواب ضمنوها فقرة بخط اليد نصها (وترتبط الاولمبية بالوزارة) لكن عندما رفعت الى مجلس شورى الدولة لم تحصل الموافقة عليها باعتبارها لا تنسجم مع القانون الدولي وذلك لعائدية الاولمبية الوطنية الى اللجنة الدولية وحتى الان لم يتم الموافقة على المسودة بسبب تلك الفقرة التي تعد تدخلا حكوميا صريحا بشأنها الخاص.

❖ أما كان حري ان توضحوا ذلك في الاجتماعات الثنائية بينكم وبين مسؤولي الوزارة ؟

– بصراحة كانت جميع اجتماعاتنا بالاخوة في وزارة الشباب والرياضة تخرب من قبل الدكتور باسل عبد المهدي بصورة او باخرى حتى انني في يوم ما قلت له : دكتور ماذا تريدون بالضبط ؟ اذا كان الخلاف بشأن الاملاك من ملاعب وقاعات ومسابح عائدة الى الاولمبية فانا الان مستعد ان احرر لك كتاب استغناء اولمبيتنا عن جميع هذه المرافق لصالح الوزارة اذا كانت لديها الرغبة بادارتها وتطويرها فلم يجبني بل كان يحاول ان يعارض اي رأي لمجرد المعارضة !

انتخابات الدورة الجديدة حُددت قبل فوز الحجية بالولاية

❖ ولكن بعد سلسلة الاجتماعات التي عقدت بينكما برئاسة الامين العام لمجلس الوزراء علي العلاق تم التوصل الى صيغة اتفاق لتشكيل لجنتين واحدة للقانون واخرى لاعداد اللوائح لكن يقال انك تنصلت منها ولم تعد تتفاعل مع التوصيات ما السبب؟

– اولا لم اتنصل من التوصيات بل المشكلة ان الوزارة لاترغب بقول الكلمة الاخيرة فيها والمفترض انها تضع حلا للمشكلة وتثبت في محضر الاتفاق النهائي وترسل الى مجلس شورى الدولة لمناقشتها واذا تعذر ذلك ترحّل الى مجلس النواب للبت بها ، المشكلة الجوهرية التي شكلت نقطة خلافنا معهم ان رأي الاولمبية مع التأهيل العلمي للمرشح في الانتخابات القادمة ان يكون خريج بكالوريوس بينما اصرت الوزارة على شهادة الاعدادية ، وكان من بين الحاضرين الصحفي الرياضي عادل العتابي حيث لم يرض بالتناقض الذي ابدته وزارة الشباب والرياضة وسأل مستشار وزير الشباب والرياضة باسل عبد المهدي الى اين سترسو هذه النقاشات الحادة مؤيدا الطرح الذي بدر مني في الاجتماع لتبسيط الازمة!

وعندما طلب مني العلاق ان ابيّن الرأي النهائي للخروج من الدوامة قلت بصرح العبارة : انا مع رأي باسل ١٠٠٪ وظننا ان الازمة حلت واذا بالدكتور باسل يخرج علينا بقوله (كلا) انا اقصد بشهادة الاعدادية لبعض الفعاليات وليس كلها فاحتدم النقاش في القاعة وثار همس بين الحضور بان هناك من يروم عرقلة الاجتماع ، فاخبرت العلاق بانني ساعود للهيئة العامة لاستحصال الموافقة واكدت له باني هنا امثل صوتا واحدا وليس كل اصوات اعضاء الهيئة العامة الثلاثين اصحاب القرارالنهائي الذين ينبغي الرجوع اليهم للتصويت على مقترح التأهيل العلمي وانفض الاجتماع من دون التوصل الى رأي توافقي .

❖ هناك من فسر زيارتكم الى مقر اللجنة الاولمبية الدولية في لوزان قبل الازمة محاولة لتأجيل الانتخابات واعداد شروط موائمة لاهدافكم ما ردك؟

– زيارتنا الى لوزان لم تدخل في هذا الاطار بل كانت زيارة هادفة أعد لها مسبقا قبل ستة اشهر لمقابلة رئيس اللجنة الاولمبية الدولية جاك روغ للحصول على دعم للرياضة العراقية استعدادا لاولمبياد بكين حيث التقينا بلجنة التضامن التي بادرت بمنح ستة مقاعد اشتراك مجاني لرياضيينا بالاضافة الى تهيئة معسكرات خارجية تتحمل نفقاتها اللجنة الاولمبية الدولية ، والاهم من كل ذلك اننا حظينا بموافقة روغ بانشاء صندوق دعم مشترك تسهم به الاولمبية الدولية والمجلس الاولمبي الاسيوي بالاضافة الى الاولمبية العراقية لاعانة عوائل الرياضيين المخطوفين والذين تعرضوا للقتل في السنين الماضية .

واود التنويه هنا باننا حال سماعنا لابواق زمجرت بمعلومات مغلوطة باننا ذهبنا من اجل مصلحة شخصية ضامنه لوجودنا في الانتخابات سارعنا لاصدار بيان في طريق عودتنا من لوزان اعلنا فيه موعد اجراء الانتخابات في ١ ايلول المقبل بعد ستة ايام من انتهاء الدورة الاولمبية في بكين وكنا نقصد ذلك لفضح المفترين حيث ان اللائحة الدولية تجيز لنا اجراء الانتخابات خلال ستة اشهر من بعد انتهاء تلك الدورة بينما قلنا سنجريها بعد ستة ايام فأين المصلحة الشخصية في الموقف هذا ؟

❖ كيف تقيم ردود الافعال بعد صدور بيانكم عن موعد الانتخابات؟

– بصراحة فوجئنا بكتاب من الحكومة يطلب توضيح اسباب الزيارة ، وعلى الرغم من ان الكتاب يعد تدخلا في شؤوننا لاول مرة الا اننا أجبنا بكل شفافية ووضوح عن تفاصيل الزيارة وماحصلنا عليه من دعم لرياضة العراق.

❖ ولكن من حق الحكومة ان تتدخل في مراقبة اوجه الانفاق المالي باعتبارها مصدر تمويل رئيس لانشطتكم فما الضيرهنا ؟

– نعم لايوجد ضير فالدولة تمول انشطتنا وايفادات الرياضيين والتجهيزات والرواتب والخدمات ومبلغ الدعم متغير كل سنة حيث كان في عامي٢٠٠٤ و٢٠٠٥ (١٠) ملايين دولار ، و٢٠٠٦ (١٢) مليون دولار و٢٠٠٧ (١٦) مليون دولار، و٢٠٠٨ بلغ ١٨,٥ مليون دولار وموقفنا سليم بعد كل جردة رقابية واعرض لكم صورة من التقريرالمالي

راتب سعيد الوزاري يفضح المزايدين في الحرص على المال العام

متفقة مع السجلات الحسابية ومستوفية للمتطلبات القانونية.

❖ هل توجد خروقات مالية وادارية معروضة على الديوان الرقابي ؟

– لاتوجد أي خروقات بل ملاحظات قليلة وردتنا عام ٢٠٠٧ تم الاجابة عليها وارسالها للمالية وسيتم تزويدنا بتقرير المصادقة النهائي قريبا ، وانا اتفق مع تدخل الدولة بخصوص الرقابة المالية فلدينا مكتب خاص بها في الاولمبية الوطنية لا احد يتدخل في شؤونه ويطلبون في كل وقت اي وثيقة او مستند موجود في الامانة المالية لغرض التدقيق بالاضافة الى مكتب المفتش العام المستقل ايضا، وما يدعو للاستغراب ان من بين مهام اللجنة المؤقتة هو تدقيق الشؤون المالية في اللجنة الاولمبية ما يعني طعنا ضمنيا بعمل ديوان الرقابة المالية والمفتش العام.

❖اذا كنتم مطمئنين لموقفكم المالي وحسمتم موعد الانتخابات فلماذا تطيرتم من تشكيل اللجنة المؤقتة سيما انها جمدت المكتب التنفيذي ولم تحله فلماذا سارعتم لتدويل الازمة في الخارج ؟

– كلا لسنا من دوّل الازمة فالعالم اليوم يستأثر باهتمام وسائل الاعلام بما تنقله وماحدث امرخطير وليس بالهين وخلافا للشرعية التي يؤكد عليها الميثاق الاولمبي ثم اننا كنا ندافع عن حقنا الشرعي عبرلقاءات فضائية وصحفية فهل مطلوب منا ان نكمم افواهنا ايضا ؟ كلا ان اولمبيتنا طاهرة ولا تنفع نطحات المشككين باعمال مسؤوليها النزيهين ولن تزحزح اتهاماتهم صخرة شرعيتنا قيد انملة.

❖ اثار بيان الدكتور سعد محسن الذي نشرته وسائل الاعلام جملة من الحقائق التي عدها موجبة لحمله على الاستقالة ، لماذا لم توئدوا المشكلة في مهدها وتتفهموا طبيعة المقترحات التي كان يرى فيها ملاذا للتخلص من المشكلات الرياضية ؟

– في كل اجتماع للمكتب التنفيذي نقوم بجمع الملاحظات من الاعضاء ونوجزها بخلاصة ضمن تقارير المثليات والاتحادات والمكتب الهندسي وكانت ملاحظات بسيطة لايوجد فيها امور خطيرة ، وبالمناسبة فان جميع الامور التي درجها محسن فنية بحتة كان قد قدمها منذ ٥ شباط الماضي واليوم يلوحون بها في مجلس الوزراء ومجلس النواب ما القصد من ذلك ؟ اين كانوا كل هذه المدة ؟ كما اعلمكم بانه لم نهمش اي مقترح وجيه اذا كان جديرا بالنقاش . بصراحة بدت النقاط الواردة في بيان محسن دعائية وفيها نوع من مس شخصي لاعضاء المكتب التنفيذي الذين شكلوا وفدا لمقابلته فوافق اولا ثم اشترط تقديم بعض الفقرات التي اعلنها في بيان الاستقالة فيها اتهامات باطلة لجميع اعضاء المكتب التنفيذي ومبنية على مغالطات كثيرة ، وعندما اتصلنا به بعد نشرالبيان قال بالحرف الواحد انه لم يقدمه الى اي جهة رسمية او اعلامية واعرب عن استغرابه بنشره الذي يدخل ضمن حملة اثارة مقصودة للاساءة باعضاء المكتب التنفيذي وتمرير الحجة بتجميد عملهم .

❖ يقال ان المكافآت التي تصرف للرياضيين كانت مبالغا فيها وتستند على قرارات ارتجالية من مكتبكم ماصحة ذلك ؟

– اعتقد ان قصد المعترضين على التكريمات ماتم توزيعه على المتميزين في الدورة الرياضية العربية التي اقيمت في القاهرة حيث لم يكن الصرف مبنيا على رأي شخصي بل الى اتفاق مسبق وافق عليه جميع اعضاء المكتب التنفيذي وارقامها مقترحة بالذات من قبل الدكتور سعد محسن الذي حدد في البدايية ارقاما كبيرة ولم نكن نعرف من سيكوّن صاحب الحظ الاوفر بالحصول عليها لانها حددت في اجتماع مناقشة استعدادات وفدنا للدورة قبل انطلاقهخا علما باننى لم اصرف دينارا واحدا الا ضمن لائحة الصرف المخولة لي بموجب المكتب التنفيذي .

❖ هل توجد حسابات مصرفية للجنة الاولمبية خارج العراق ؟

– نعم يوجد حساب في سويسرا مكشوف امام الجهات المالية الحكومية وكل شاردة وواردة في الحساب موضح في تقاريرلجنتنا المرسلة الى ديوان الرقابة المذكور .

❖ قيل كلام كثير عن حساب اتحاد الكرة وعدم وجود رقابة اولمبية او غيرها تدقق تفاصيل واردته وصرفياته ؟

– كلا التدقيق موجود والمتابعة متوا صلة فيما يتعلق بسجلاته وحساباته ولاهمية هذا الجانب والوقوف على تفاصيله بشكل دقيق نسبنا مدير حسابات اللجنة للاشراف على حسابات الاتحاد ويوجد مع الاتحاد نقاش دائم من اجل ان تمر جميع العمليات الحسابية بشكل طبيعي وقانوني لكون انشطة كرة القدم تختلف عن بقية الاتحادات فالمشاركات عديدة ومتطلبات الصرف واسعة ونحاول دائما توجيه الامين المالي في حالة اللبس في امر ما وفق السياق الصحيح.

❖ لماذا يلجأ اتحاد الكرة الى الحكومة لطلب منحة خاصة لرواتب المدربين الاجانب العاملين مع المنتخبات الوطنية اما كان الاجدر ان تساهموا في تذليل الطلب سيما ان ميزانيتكم قادرة على ذلك ؟

– اذا كان المقصود المدرب البرازيلي جورفان فييرا فان الرجل عمل في البداية بمبلغ مقطوع (١٥) الف دولار للشهرالواحد ومساعده (٥) الاف دولار وتمكنا من تسديد راتبيهما ومجموعه (٤٠)الف دولار عن مدة الشهرين التي قضاها الملاك التدريبي مع المنتخب لكنه في المفاوضات التالية التي عقدت مع فييرا بعد انجاز امم اسيا طلب مليون دولار للاستمرار في مهمته وهو مبلغ خيالي لم نكن قادرين على تسديده ولهذا اتجه الاتحاد الى الحكومة والشيء بالشيء يذكر فان موقف الحكومة مشرف جدا ولديها مبادرة سابقة عندما دعمت وفدنا المشارك في اسياد الدوحة عقب مقابلتنا رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي حيث تمكنا من ادخال الفرق في معسكرات خارجية ووفرنا افضل اماكن السكن وتحققت نتائج رائعة في تلك الدورة وكان لوزير المالية باقر جبر صولاغ دور ايضا في دعم اولمبيتنا عندما قابلناه بهدف توفير دعم لوفدنا الرياضي المشارك في الدورة العربية التي اقيمت في مصر بمبلغ مليار و٥٠٠ مليون دينار.

❖ ماهي توضيحاتكم لما نشرته احدى الصحف من وثائق ومستندات لتجهيزات رياضية مدفوع ثمنها لشركات خارجية ولم تستلم من قبلكم ؟

– اولا هذا الكلام يمس الكرامة الشخصية في حملة تشويه لسمعتي ولدي موقف حازم مع الصحيفة التي نشرت تلك الوثائق ، فالوثائق سليمة واعرض لكم صورة من الوثيقة الخاصة بالمدعو اياد شريف الصادرة من بنك اردني وليس فيها شك في المبالغ او آلية الصرف وهذه نسخة الحوالةالمصرفية وتمت بموافقة المكتب التنفيذي بسياقات صحيحة لكن المشكلة اننا نعاني من عدم قدرة الجهات الموردة للمواد بتزويدنا بها في الموعد المحدد بموجب الاتفاق وهناك مستندات كثيرة من زمن رئيس اللجنة الاولمبية الوطنية احمد الحجية من هذا القبيل لم تستلم الاولمبية موادها الا بعد فترة طويلة بسبب عطلات البواخر احيانا في الارصفة او اجراءات ادارية تعطل ارسال المواد وهو امر طبيعي تمر به كل البلدان في المنطقة ، وانا اعزو طريقة نشر تلك الوثائق بانها غير اخلاقية وسيحاسب القانون القائمين بنشرها في الوقت القريب.

❖ اثير موضوع تستر اولمبيتكم على وجود رئيس اتحاد الكرة حسين سعيد على الملاك الاداري بصيغة الاعارة رغم انه يتقاضى راتبه من وزارة الشباب والرياضة منذ ٥ سنوات ومازال ماهو ردكم ؟

– يفترض ان تجيب وزارة الشباب والرياضة على هذا الموضوع وبما انك حملت الاولمبية جزء من المسؤولية الضمنية فاوضح بان حسين سعيد ليس معارا من قبل الوزارة .. ثم اذا كانت الوزارة حريصة على المال العام يجب ان توقف فورا راتب سعيد لانه لم يباشر عمله في الوزارة منذ تعيينه وتتم عملية تسليم راتبه بالوكالة لاحد الاشخاص!

❖ عد البعض موقف الزملاء في جريدة (الملاعب) موقفا مهنيا يتوافق مع مبدأية العاملين في الصحيفة واخرون عدوا ذلك انحيازا للمكتب التنفيذي المجمّد هل ترى ان موقف غلق الجريدة المؤقت يتعارض مع الحيادية التي ينبغي ان يتحلى بها الصحفي ؟

– كلا لا يتعارض.. الحيادية مسألة مهمة للصحفي اثناء ادائه رسالته الاعلامية وهنا اشد على ايدي الزميل الدكتورهادي عبد الله وزملائه الاحبة الذين رؤا انهم اتخذوا الموقف الصحيح والشجاع الذي جبلوا عليه عبر مسيرتهم ولم يتلونوا مثل الاخرين الذين كشفت الازمة عن معدنهم الحقيقي .

❖ في حال استمرار تجميد المكتب التنفيذي الى حين اجراء الانتخابات هل سترشح للدورة المقبلة ؟

– كلا ليست لدي رغبة في الترشيح في حال عدم رجوع الشرعية المطلقة لمكتبنا التنفيذي ودعنا نراقب ماسيتمخض عنه اجتماع اثينا هذا اليوم وفي كلتا الحالتين سيكون لي قرار شخصي اعلنه في الوقت المناسب.

اتهامي بالفساد المالي سيف خشبي في قبضة الشائعات

صور لوثائق رسمية تؤكد سلامة الاولمبية في قضية اياد كاظم شريف